نمذجة قياسية للعوامل المؤثرة على الانفاق الاستهلاكي لدول المغرب العربي للفترة (1980–2019)

Standard modeling of the factors affecting consumer spending in Maghreb countries during the period (1980-2019)

د. لزهر ساحلي[1]

[1] جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة (الجزائر)، l.sahli@univ-skikda.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/20 تاريخ القبول: 2022/06/11 تاريخ النشر: 2022/06/14

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تقدير دالة الاستهلاك في دول المغرب العربي للفترة 1980-2019، باستخدام بيانات البانل وفي إطار التحليل الساكن والديناميكي. وأظهرت نتائج التحليل الساكن ملاءمة نموذج التأثيرات العشوائية وأن مصدر الاختلاف بين الدول عينة الدراسة هو المتغير العشوائي. أما نتائج التحليل الديناميكي فأظهرت علاقة إيجابية ومعنوية بين نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي ونصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني وإجمالي الدين الحكومي في الأجلين القصير والطويل، بينما كانت العلاقة سلبية ومعنوية مع نصيب الفرد من الادخار الكلي في الأجل الطويل، وغير معنوية في الأجل القصير.

الكلمات المفتاحية: الانفاق الاستهلاكي؛ المحددات؛ دول المغرب العربي؛ بيانات بانل.

تصنيف JEL: E2; C33.

Abstract:

This study aimed to estimate the consumption function in Arab Maghreb Countries during 1980-2019. The study employed the panel data Model, within the frame work of static and dinamic panel. This study reached that the best appropriate model, within the frame work result of static analysis of panel data is the REM, and the main difference between these countries refers the random variable. This, while the dinamic analysis showed a positive and significant relationship between per capita final consumption and per capita gross national income and total government debt in the short and long run, while the relationship was negative and significant with per capita total savings in the long run, and insignificant in the short run.

***Keys words*: Spending consumption; Determinants; Arab Maghreb Countries; Panel Data.**

***JEL classification codes*: C33; E2.**

المؤلف المرسل: لزهر ساحلي، **الإيميل**: s.lazhar21@gmail.com

تمهيد:

في سياق التحليل الاقتصادي الكلي يعتبر التعرف بشكل مركز ودقيق على الانفاق الاستهلاكي مهم بدرجة كبيرة وحاسمة خصوصا لدى السلطات النقدية والمالية، فوضع معالم واضحة للسياسة المالية بميكانيزمات مؤثرة وفعالة يستوجب ضرورة الفهم الجيد لأنماط الاستهلاك ولمختلف العوامل والعناصر الأساسية المحددة للإنفاق الاستهلاكي بما في ذلك العوامل الأخرى ذات التأثير العرضي، من منطلق أن زيادة مستويات الاستهلاك بشكل مدروس قد تكون محفزا حقيقيا لتحقيق معدلات نمو مجزية، والعكس قد يحدث، بمعنى أن زيادة مستويات الاستهلاك قد تؤدي إلى تثبيط النمو الاقتصادي وخلق ضغوط تضخمية قد لا تتوافق مع أهداف السياسات الاقتصادية الكلية، وهنا يبدو جليا وأن عملية تقدير الاستهلاك بصورة دقيقة هي بمثابة أداة ذات فائدة كبيرة لواضعي السياسات وصناع القرارات .

لقد ساهم الكثير من الفكرين والمنظرين من أمثال كينز "Keynes" (1936)، دوسنبيري "Duesenberry" (1949)، فريدمان "Friedman" (1957)، مودجلياني وبرومبرج "Modigliani & Brumberg" (1954، 1980) في أدبيات الاستهلاك وحاولوا تحديد وشرح العوامل الرئيسة التي تؤثر في الانفاق الاستهلاكي. وهنا سوف يكون الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو محاولة فهم أفضل للانفاق الاستهلاكي والعوامل التي تؤثر فيه على المديين القصير والطويل في مجموعة دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب وموريتانيا)، محاولين بذلك دراسة العلاقة الديناميكية بين الانفاق الاستهلاكي ومختلف العوامل المحددة له باستخدام نماذج بيانات البانل ومن خلال التحليلين الساكن والديناميكي.

إشكالية الدراسة

بناء على ما تقدم تأتي هذه الدراسة لتقدير دالة الاستهلاك في دول المغرب العربي للفترة (1980-2019)، محاولين بذلك الإجابة على الإشكالية الرئيسة التالية: **ما هي العوامل المؤثرة على الانفاق الاستهلاكي في دول المغرب العربي؟**

فرضية الدراسة

من أجل الإجابة على التساؤل الرئيس يتم صياغة الفرضية الرئيسة التالية: **يعتبر نصيب الفرد من الدخل الوطني المتاح الإجمالي، الادخار الكلي والدين الحكومي من أهم العوامل المؤثرة على الانفاق الاستهلاكي في دول المغرب العربي.**

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة في الانفاق الاستهلاكي لدى دول المغرب العربي وذلك من خلال تقدير دالة الانفاق الاستهلاكي للفترة (1980-2019)، ومحاولة معرفة الكيفية التي يستجيب بها الانفاق لتلك العوامل.

أهمية الدراسة

تنبثق أهمية هذه الدراسة من تناولها لإحدى أهم الظواهر الاقتصادية تأثيرا وهي الاستهلاك، فالاستهلاك له أهمية كبيرة جدا في هيكل الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحفيزه لعمليات لإنتاج والاستثمار، لذلك فإنه من المهم جدا بل من الضروري الفهم الجيد لسلوك دالة الانفاق الاستهلاكي لدى صناع القرارات وواضعي السياسات من أجل رسم معالم السياسة الاقتصادية بشكل سليم. كما أن النموذج القياسي المستخدم (نموذج بيانات البانل) يسمح بالحصول على نتائج للتحليل التطبيقي تكون أكثر فعالية.

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال الاطلاع على عدة دراسات وأبحاث. وعلى المنهج القياسي في الجانب التطبيقي من خلال تطبيق نموذج بيانات البانل باستخدام البرنامجين الاحصائيين EViews 11 وSTATA16.

حدود الدراسة

اعتمدت الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة ما بين عامي 1980 و2019 وعلى دول المغرب العربي وعددها أربعة (04) باستبعاد ليبيا لعدم توفر البيانات الكافية للدراسة. وسوف تستند الدراسة القياسية على بيانات سنوية.

الدراسات السابقة

- دراسة (Liaqat,Wotto & Khan: 2020) بعنوان: " Estimation of Consumption Function for Developing Economies: China, Turkey, Vietnam and Bangladesh"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل محددات دالة الاستهلاك لأربعة بلدان مختارة اثنتان من الاقتصادات ذات الدخل المتوسط الأعلى وهما الصين وتركيا واثنتان من اقتصادات الدخل المتوسط المنخفض وهما بنغلاديش وفيتنام، وتم توظيف نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة لتحليل بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1985-2018). وكشفت النتائج التطبيقية تماثل تأثير كل من الدخل والعمالة على الاستهلاك في كلتا المجموعتين من البلدان، حيث يؤثران بشكل كبير وإيجابي على إجمالي الاستهلاك، في حين كان تأثير معدلات البطالة وأسعار الفائدة الحقيقية متماثل في المجموعة الأولى من البلدان ولم يكن كذلك في المجموعة الثانية. وبشكل عام تؤثر الثروة قصيرة الأجل والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل إيجابي على إجمالي الاستهلاك الخاص الحقيقي للاقتصادات عينة الدراسة، بينما تؤثر معدلات البطالة والفائدة الحقيقية سلبًا على إجمالي الاستهلاك الخاص الحقيقي.

- دراسة (Kusairi, Maulina & Margaretha: 2019) بعنوان: " Public debt and private consumption in Asia Pacific countries: Is there evidence for Ricardian equivalence?"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الدين العام على الاستهلاك الخاص، وذلك من خلال اختبار مدى تحقق ووجود مقترح التكافؤ الريكاردي في التنمية المالية لمجموعة من الدول وعددها 18 دولة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ للفترة الزمنية (1990-2017)، واستخدمت الدراسة التطبيقية نموذج تحليل بيانات البانل الديناميكي غير المتجانسة. وتوصلت النتائج التطبيقية إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين الدين العام والاستهلاك الخاص في الدول عينة الدراسة، وفي التوجه العام فإن التكافؤ الريكاردي موجود على المديين الطويل والقصير، فزيادة الدين العام لا تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الخاص لأن المستهلكين يتوقعون رفع الضرائب من الحكومات لخدمة الديون وأعبائها. لكن وفي ظل التوجه التقليدي فإن التكافؤ الريكاردي غير موجود بمعنى أن الدين العام يؤثر على الاستهلاك الخاص. إضافة إلى ذلك فإن الدخل وتراكم رأس المال والنفقات الحكومية ومعدل الفائدة الحقيقي والتضخم كلها تؤثر إيجابيا على الاستهلاك الخاص. إن المعنى الأساسي للنتائج السابقة يشير إلى أن التنمية المالية لا تقدم دليلاً قاطعا على وجود التكافؤ الريكاردي لأنه ليس له تأثير مختلف بالنسبة للبلدان المختلفة.

- دراسة (الحسن: 2016) بعنوان: "استخدام الإنحدار المتعدد لتقدير دالة الإستهلاك في السودان 1985–2012"

هدفت الدراسة إلى بناء نموذج قياسي يتضمن أهم المتغيرات الاقتصادية تأثيراً على الاستهلاك في السودان للفترة (1985-2012)، وتم استخدام الانحدار المتعدد في التقدير. وتوصلت الدراسة في جانبها التطبيقي إلي وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك وكل من الدخل المتاح, وعدد السكان، ووجود علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك وكل من معدل التضخم, سعر الصرف, والادخار. كما توصلت الدراسة أيضا إلي أن النموذج المقدر لايعاني من أي مشاكل قياسية وبالتالي يمكن استخدامه للتنبؤ بالقيم المستقبلية لحجم الاستهلاك في السودان.

- دراسة (Paula & Liviu: 2015) بعنوان: " **The Relationship between Income, Consumption and GDP: A Time Series, Cross-Country Analysis**"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل علاقة التكامل المشترك بين الاستهلاك والدخل والناتج المحلي الإجمالي للفرد في إطار تحليل السلاسل الزمنية لبيانات المقطع العرضي. وقد استخدمت بيانات البانل عينة من 79 دولة للفترة (1980-2010)، مقسمة إلى ثلاث فئات هي مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع، ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المتوسط. وأظهرت النتائج أن الارتباط بين الاستهلاك والدخل أقوى في البلدان منخفضة وعالية الدخل مقارنة بالدول متوسطة الدخل. كما توصلت الدراسة إلى أن المستوى المرتفع للدخل يؤدي دائما إلى زيادة مستويات الاستهلاك وهو ما يعني وجود الموارد اللازمة وبالقدر الكافي لتغطية تكاليف مختلف الاستثمارات الكبيرة. هذا وكانت العلاقة بين الاستهلاك والدخل وإجمالي الناتج المحلي أقوى بالنسبة للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، ويعتبر هذا الأمر منطقي جدا على اعتبار أن البلدان ذات الدخل المرتفع عادة ما تقوم بتخصيص أجزاء كبيرة من رأس المال وتوجيهها نحو الاستثمارات وبشكل مكثف في الأنشطة ذات العلاقة بمجالات البحث والتطوير.

ما تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث استخدامها للتحليل الديناميكي إلى جانب التحليل الساكن. كما تتميز أيضا باحتوائها لمتغيرات لم تتضمنها تلك الدراسات في صورة نصيب الفرد من الادخار الكلي، إضافة إلى اختلاف البنية الاقتصادية لدول المغرب العربي والتي تمثل عينة الدراسة.

1- الإطار النظري

مما لا شك فيه أن الاستهلاك يعتبر مؤشرا ذا دلالة قوية على مدى رفاهية أي مجتمع، من هنا تحديدا فقد عمدت الكثير من الدراسات الاقتصادية إلى محاولة الكشف عن أهم المحددات الاقتصادية للاستهلاك وذلك في سياق مختلف النظريات المفسرة له.

1-1-مفهوم الاستهلاك

يطلق تعبير "الاستهلاك" عادة على الانفاق العائلي الجاري على السلع والخدمات (مثل الانفاق على المأكل والملبس والخدمات الطبية وغيرها)، في حين يطلق تعبير "الادخار" على ذلك الجزء من الدخل والذي يمكن التصرف فيه ولا يستخدم في شراء السلع والخدمات الاستهلاكية. (**يونس، مندور، و السريتي، 2000، صفحة 98**) ويعرف الاستهلاك بأنه انفاق الدخل على السلع التي تشبع حاجة مباشرة. ونعني بالاستهلاك عادة "الانفاق الاستهلاكي" حيث أن مقدار الاستهلاك ومقدار الانفاق على السلع الاستهلاكية متطابقان. (**هاشم، 1973، صفحة 481**) كما يعرف الاستهلاك كذلك على أنه الانفاق على السلع والخدمات النهائية التي تشترى للإشباع الذي نحصل عليه منها أو للحاجة التي تلبى من استعمالها. (**ساموبلسون و نوردهاوس، 2006، صفحة 455**)

1-2- النظريات المفسرة للاستهلاك

سوف نحاول فيمايلي الإشارة بنوع من التركيز لأهم النظريات التي قامت بدراسة سلوك دالة الاستهلاك، والتي من بينها:

- **نظرية الدخل المطلق "The Absolute Income Hypothesis" (Keynes)**: قام كينز بوضع الأسس الأولى لهذه النظرية في كتابه المشهور "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" الذي أصدره العام 1936، وكان لفرضية الدخل المطلق الدور البارز في تطوير جل النظريات اللاحقة في إطار تفسير العوامل المحددة لدالة الاستهلاك، وفي هذا الإطار يعتقد كينز أن الدخل هو المتغير الجوهري الذي يتوقف عليه الاستهلاك، حيث يرتبط الانفاق الاستهلاكي بالدخل ارتباطا عضويا فكلما زاد الدخل الكلي الحقيقي زاد الاستهلاك الكلي الحقيقي، وأن الميل المتوسط للاستهلاك أكبر من الميل المتوسط

للدخل. (**النجار، 1999/1998، صفحة 468**) كما يؤكد كينز على أن الانفاق على الاستهلاك يعتمد كذلك على الظروف الموضوعية القائمة، وعوامل أخرى كالاحتياجات الشخصية والميول النفسية وعادات الأفراد ومبادئ توزيع الدخل في المجتمع. (**كينز، 2010، صفحة 142**) ويبدو أن العوامل الموضوعية الأساسية التي تؤثر على الميل للاستهلاك هي: التغير في وحدة الأجر، التغير في الفرق بين الدخل والدخل الصافي، التغيرات غير المتوقعة في القيم الرأسمالية التي لم تؤخذ في الاعتبار عند حساب الدخل الصافي، التغيرات في معدل الخصم الزمني، أي في نسبة التبادل بين السلع الحالية والسلع المستقبلية، التغيرات في السياسة المالية والتغيرات في التوقعات الخاصة بالعلاقة بين مستوى الدخل الحالي والمستقبلي. (**كينز، 2010، الصفحات 143-147**) وفقًا لكينز ، فإن دالة الاستهلاك في فرضية الدخل المطلق تأخذ الصيغة التالية:

$$C = \alpha + \beta Y \; ; \; \alpha>0 \; , \; 0< \beta <1$$

- **نظرية الدخل النسبي "The Relative Income Hypothesis" (Duesenberry)**: اقترح "**Duesenberry**" فرضية الدخل النسبي العام 1949 في سياق شرحه لسلوك الادخار في الولايات المتحدة الأمريكية (**Brown, Gray, & Roberts, 2015, p. 1**) موضحا من خلالها وجود اتجاهات قوية لدى الأفراد في محاكاة الآخرين، والسعي وراء الرفع من مستوى معيشتهم، حيث يعتقد أن قوة رغبة أي فرد في زيادة إنفاقه الاستهلاكي هي دالة على نسبة إنفاقه إلى متوسط مرجح لنفقات الأفراد الآخرين الذين يتعامل معهم. (**I. Palley, 2008, p. 6**) وتحاول نظرية الدخل النسبي إيجاد أرضية توافقية بين دالة الاستهلاك في الأجل الطويل (وفيها يتساوى الميل المتوسط للاستهلاك مع الميل الحدي للاستهلاك) ودالة الاستهلاك في الأجل القصير (وفيها يكون الميل المتوسط للاستهلاك أكبر من الميل الحدي للاستهلاك) (**الخطيب و دياب، 2015، صفحة 82**) وهنا تفترض أن المستهلك بإمكانه زيادة معدلات الاستهلاك بسهولة عند زيادة مستوى الدخل لديه، لكن الأمر يصبح غاية في التعقيد ويصعب العودة إلى تلك المستويات من الاستهلاك عند انخفاض الدخل. وعلى الرغم من أن تحليل "**Duesenberry**" يعتبر ثريا جدا ومقنعا، إلا أن غالبية الاقتصاديين تجاهلوه فيما بعد وقوبلت أفكاره بالمقاومة خصوصا فيما يخص تعارضها مع أفكار اقتصاديات الرفاهية الكلاسيكية الجديدة، وإفراغ مفهوم الأمثلية للاقتصادي "**باريتو**" فزيادة دخل الفرد مع ترك دخل الآخرين على حاله دون تغيير لن يجعل كل شيء أفضل حالا بكل تأكيد. (**I. Palley, 2008, p. 17**)
- **نظرية الدخل الدائم "Permanent Income Model" (Friedman)**: وضع ميلتون فريدمان نظرية الدخل الدائم في كتابه المشهور بعنوان "**A Theory of the Consumption Function**" والذي نشره العام 1957، ويعتقد فريدمان أن الاستهلاك العائلي يتوقف بشكل أساسي على ما يسمى الدخل الدائم، ويؤكد على أنه لا يمكن ملاحظة "الدخل الدائم" و"الاستهلاك الدائم"، وهي العوامل التي تلعب دورا حاسما في التحليل النظري، بصفة مباشرة فأكثر ما يمكن ملاحظته هو النفقات الفعلية خلال فترة زمنية محددة. (**Friedman M. , 1957, p. 20**) وفي إطار تحليل العلاقة بين الدخل الدائم والاستهلاك الدائم يشير فريدمان إلى أن النسبة بينهما مستقلة عن حجم الدخل الدائم ولكنها تعتمد على متغيرات أخرى ومن أمثلة ذلك معدل الفائدة ونسبة الثروة غير البشرية إلى الدخل. (**Friedman M. , 1957, p. 26**) ويرى فريدمان أنه هناك تعارض واضح بين دالة الاستهلاك في الأجل القصير ونظيرتها في الأجل الطويل، ويفسر ذلك بأن حصول ذوي الدخول المرتفعة أحيانا على دخل جاري أعلى من الدخل الدائم لا يجعلهم بالضرورة ينفقون أكبر من مستوى دخلهم الجاري، وهنا سوف يكون كل من الميل المتوسط والميل الحدي للاستهلاك أكبر مما سيكون عليه الوضع في الأجل الطويل. والعكس هو واقع الحال تماما بالنسبة لفئة ذوي الدخول المنخفضة.

- **نظرية دورة حياة الدخل "Life-Cycle Hypothesis (LCH)" (Modigliani)**: ظهرت هذه النظرية من خلال ورقتين بحثيتين كتبهما كلا من **Modigliani** وطالب دراسات عليا يدعى **R.Brumberg** الأولى كانت في العام 1954 والثانية في 1980، وتقوم نظرية دورة الحياة على افتراض أساسي يفيد بأن الأفراد يستهلكون نسبة ثابتة نسبيا من دخولهم طيلة مدة حياتهم، فعادة ما يحاول الأفراد تعظيم المنفعة المحققة من الاستهلاك وهو الأمر الذي يقودهم على الدوام وطيلة دورة الحياة إلى الاستمرار في الانفاق الاستهلاكي حتى وإن كان الدخل متقطعا عند فترة زمنية معينة. وقد أدركت الصيغة الأصلية للنظرية أن تخطيط دورة الحياة يتطلب من الأفراد النظر إلى المستقبل بصفة عدم التأكد، حيث يصعُب نظريا بناء نماذج قادرة على تتبع كيفية تصرف الأفراد في مواجهة حالة عدم اليقين، لكن بعد العام 1950 طور الاقتصاديون عدة طرق للتعامل مع عدم اليقين من خلال استيعاب الاقتصاد لأدوات التحليل الاحصائي للسلاسل الزمنية والتي أصبحت تتيح فرصا أكثر للتعامل مع التوقعات تجاه المستقبل بطريقة أكثر تماسكا، وتم تكريس تلك الوسائل في إعادة صياغة نظرية دورة الحياة من أجل دمج المستقبل غير المؤكد بصورة جد صارمة. (**Deaton, 2005, p. 95**) ومن أكبر التحديات التي واجهتها فرضية دورة الحياة هي الإجابة عن التساؤل المحوري بخصوص حقيقة ادخار الأفراد لأصولهم عندما يكونون صغارا، واستهلاكها عندما يكبرون، وهنا أثبتت العديد من الدراسات أن كبار السن لا يتصرفون بالطريقة التي تُصورها النظرية، فالثابت أن الأفراد يدخرون للتقاعد جزءا من دخولهم ويبدأ ذلك في الغالب عند منتصف العمر، لكنه يبدو ادخارا غير كاف لكبح أي انخفاض حاد في الاستهلاك عند التقاعد، وهي الفكرة التي وثقها كل من (**James Banks, Richard Blundell, and Sarah Tanner 1998**) (**Deaton, 2005, p. 97**)

1-3-العوامل المؤثرة في دالة الاستهلاك

- **مستوى الأسعار**: يتأثر الاستهلاك بمستوى الأسعار السائد، فارتفاع المستويات العامة للأسعار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي انخفاض مستويات الاستهلاك، والعكس صحيح عند انخفاض المستويات العامة للأسعار. وهنا يكون للتوقعات المستقبلية للأفراد بشأن الأسعار دور محدد للاستهلاك، فعندما يتوقعون زيادة في الأسعار فإنهم سوف يزيدون في عمليات الشراء وبمعدلات أعلى من مثيلاتها في الأوقات العادية، والعكس صحيح، فعندما تكون التوقعات بانخفاض الأسعار مستقبلا فإنهم سوف يحجمون عن الشراء مؤقتا منتظرين بذلك هبوطا في الأسعار. (**الخصاونة، 2000، صفحة 111**)
- **معدلات الفائدة**: على الرغم من أن الاقتصادي كينز كان يعتقد بأن معدل الفائدة ليس له تأثير كبير في الاستهلاك، إلا أن الدراسات الحديثة أثبتت أن الانفاق على السلع المعمرة جد حساس للتغيرات في معدلات الفائدة على اعتبار أن هذا النوع من السلع عادة ما يتم تمويلها عن طريق الاقتراض، وهنا فارتفاع معدلات الفائدة على القروض سوف يؤدي حتما إلى تزايد قيمة المدفوعات الشهرية للازمة لشراء تلك السلع، وفي النهاية سوف لن تحفز الأفراد على شرائها. (**جوارتني و استروب، 1988، صفحة 251**)
- **الثروة**: تعتبر الثروة في كثير من الأحوال محددا مهما في دالة الاستهلاك، حيث يؤدي ارتفاع قيمة الثروة -ممثلة في مختلف أشكال الممتلكات من أموال والعقارات- إلى زيادة مستويات الانفاق على الاستهلاك حتى وإن بقي الدخل ثابتا، والعكس صحيح تماما. وهنا يُفترض بأن الفرد يقوم بتعظيم منفعته وفقا لموارده المتاحة والتي من مكوناتها الأساسية صافي الثروة الحالية، وبالتالي يمكن التعبير عن الاستهلاك الحالي للفرد كدالة لموارده. (**Ando & Modigliani, 1963, p. 56**)
- **السياسة المالية**: يُفترض أن السياسات المالية التي تتبعها الحكومات، خصوصا في جانب الانفاق الحكومي والضرائب، تؤثر في الاستهلاك من خلال إعادة توزيع الدخول، فالتحولات في السياسة المالية من خلال الانفاق الحكومي مثلا تؤدي إلى تغييرات في عرض العمالة وإلى ارتباط سلبي بين ساعات العمل والانتاجية، فبعد زيادة الانفاق الحكومي تنخفض الأجور

الحقيقية بينما يزداد عرض العمالة، ويتطلب الأمر امتصاص الحكومة لتلك الموارد من خلال زيادة الجهود في العمل والتقليل من الاستهلاك، وهنا تظهر آلية الارتباط السلبي بين الاستهلاك والتوظيف. **(Fatás & Mihov, 2001, pp. 3-4)**

- **الدخل**: هناك علاقة طردية قوية بين الدخل والاستهلاك، فكلما زاد الدخل زاد معه الاستهلاك والعكس صحيح، كما أن الاستهلاك كنسبة من الدخل يتناقص عندما يرتفع الدخل، فارتفاع الدخل الممكن التصرف فيه لا يؤدي على مدار الزمن إلى زيادة الإنفاق لكنه يؤدي إلى تزايده بشكل نسبي فقط، وهنا تثبت العديد من الدراسات التطبيقية أنه وعلى المدى الطويل ليس هناك اتجاه إلى تناقص الميل المتوسط للاستهلاك كلما ارتفع الدخل، فالميل المتوسط للاستهلاك يجب أن يكون مساويا للميل الحدي للاستهلاك. **(جوارتني و استروب، 1988، صفحة 245)**
- **الادخار**: تختلف النظرة للادخار والاستهلاك من مجتمع لآخر، فهناك مجتمعات تعتبر أن الادخار مهم جدا لذلك تجدهم يدخرون أكثر مما يستهلكون، في حين هناك مجتمعات أخرى لا يرون في الادخار أهمية كبيرة فتجدهم يميلون نحو الاستهلاك بشكل كبير مقارنة بالادخار. ومن منطلق أن محددات الاستهلاك هي نفسها محددات الادخار فإن العلاقة بين الاثنين هي علاقة عكسية، بمعنى أن زيادة الاستهلاك تؤدي إلى انخفاض الادخار والعكس صحيح، وهو التحليل الذي ذهب إليه الاقتصادي كينز (أول من غذى النقاش بشأن محددات الاستهلاك) عندما اعتبر أن الاستهلاك يتحدد بالدخل الحالي وأن الأفراد يميلون لزيادة الاستهلاك مع زيادة الدخل ولكن ليس بقدر الزيادة في الدخل، وهنا توضح دالة الاستهلاك الكينزية أن الادخار هو دالة متزايدة لمستوى الدخل. **(Laalali & Meghari, 2013, p. 33)**

2- الإطار التطبيقي للدراسة (النموذج القياسي)

2-1- توصيف النموذج

من أجل قياس وتحليل أهم العوامل المؤثرة في الاستهلاك في دول المغرب العربي وعددها أربعة (04) باستبعاد ليبيا لعدم توفر البيانات الكافية للدراسة، سوف نستخدم نماذج بيانات البانل، وهنا نشير إلى أن بيانات الدراسة ستكون سنوية وللفترة الزمنية وللفترة الزمنية الممتدة ما بين عامي 1980 و2019. بناء على ذلك قمنا بصياغة النموذج التالي:

$$\mathbf{PAC = f\,(PYD;\ PS;\ PGD)}$$

$$\mathbf{PAC_{it} = \alpha_{0i} + \alpha_{1i}\ PYD_{it} + \alpha_{2i}\ PS_{it} + \alpha_{3i}\ PGD_{it} + U_{it}}$$

PAC: نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي وهو مجموع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية (الاستهلاك الخاص) ونفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة (استهلاك الحكومة العامة)، والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي؛

PYD: يمثل نصيب الفرد من الدخل الوطني المتاح الإجمالي وهو عبارة عن مجموع القيمة المضافة لكل المنتجين المقيمين مضافا إليه أية ضرائب على المنتجات (مطروحا منها إعانات الدعم) لا تكون متضمنة في تقييم الإنتاج زائدا صافي عائدات الدخل الأولي (تعويضات الموظفين والدخل العقاري) من الخارج، والبيانات هنا معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي؛

PS: يمثل نصيب الفرد من الادخار الكلي، ويُحسب إجمالي الادخار على أنه إجمالي الدخل الوطني مطروحا منه إجمالي الاستهلاك، إضافة إلى صافي التحويلات، والبيانات هنا معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي؛

PGD: يمثل نصيب الفرد من الدين الحكومي ممثلا في إجمالي الدين الخارجي وهو عبارة عن مبلغ الدين العام والمضمون من قبل الحكومة، والدين الخاص طويل الأجل غير المضمون، واستخدام ائتمان صندوق النقد الدولي، والدين قصير الأجل، والبيانات هنا معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.

$\mathbf{U_t}$: يمثل حد الخطأ العشوائي؛

$\mathbf{\alpha_0; \alpha_1; \alpha_2; \alpha_3}$: تمثل معلمات النموذج المقدر.

شملت الدراسة على مجموعة دول المغرب العربي وعددها أربعة (04) دول كبيانات مقطعية (N=4)، وتم الحصول على بيانات للفترة الزمنية الممتدة ما بين عامي 1980 و2019 (T=40) تخص متغيرات الدراسة، وبحجم عينة قدره 160 مشاهدة (N*T=4*40=160). تم الحصول على بيانات متغيرات الدراسة من قاعدة بيانات البنك الدولي على شبكة الإنترنت (https://data.albankaldawli.org/indicator).

2-2-التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

تظهر بيانات الجدول رقم (01) أهم الاحصاءات الوصفية المتمثلة في الوسط الحسابي، أكبر وأدنى قيمة والانحراف المعياري الخاصة بمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (01): أهم الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغير	PAC	PGD	PS	PYD
الوسط الحسابي	1530.783	997.3960	650.6680	2048.250
أكبر قيمة	3780.546	3229.189	2829.850	5510.000
أدنى قيمة	494.3979	117.5825	-61.57508	580.0000
الانحراف المعياري	829.0477	560.1780	559.6479	1179.164
عدد المشاهدات	160	160	160	160

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 11

2-3-تقدير النماذج واختيار النموذج الأفضل

- نماذج الانحدار الرئيسة لبيانات البانل

- **نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)**: وفيه يتم اهمال تأثير الزمن، حيث يفترض ثبات معلمات النموذج لجميع الفترات الزمنية. وتكتب صيغته العامة كمايلي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad ; \; i=1;2;\ldots\ldots;N \quad t=1;2;\ldots\ldots;T$$

مع افتراض أن: $E(\varepsilon_{it}) = 0$; $Var(\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^2$ (Vijayamohanan, 2016, p. 14)، ويتم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في تقدير معلمات النموذج.

- **نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model)**: وفيه يكون الهدف معرفة سلوك كل مجموعات ببيانات مقطعية على حدة من خلال جعل معلمة الحد الثابت متفاوتة من مجموعة لأخرى، مع بقاء معلمة ميل خط الانحدار ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية (رتيعة، 2014، صفحة 155). وتكتب صيغة النموذج كمايلي:

$$Y_{it} = \beta_{0i} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad ; \; i=1;2;\ldots\ldots;N \quad t=1;2;\ldots\ldots;T$$

مع افتراض أن: $E(\varepsilon_{it}) = 0$; $Var(\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^2$.

- **نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model)**: وفيه يفترض بأن تباين الخطأ ثابت لجميع المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة. (الجمّال، 2012، صفحة 272) وتطلق بعض الأدبيات في الاقتصاد القياسي على نموذج التأثيرات العشوائية تسمية "نموذج مكونات الخطأ (Error Component Model)" على اعتبار أنه يحتوي على مكونتين للخطأ هما v_i و ε_{it} ، بناء على ذلك تكون الصيغة العامة للنموذج كمايلي:

$$Y_{it} = \mu + v_i + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad ; \; i=1;2;\ldots\ldots;N \quad t=1;2;\ldots\ldots;T$$

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + (v_i + \varepsilon_{it}) \quad ; \; i=1;2;\ldots\ldots;N \quad t=1;2;\ldots\ldots;T$$

مع افتراض أن: $E(\varepsilon_{it}) = 0$; $Var(\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^2$; $E(v_{it}) = 0$; $Var(v_{it}) = \sigma_v^2$

ومن أجل تقدير معلمات النموذج الجديد يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة.

– تقدير النماذج الخاصة بالسلاسل الزمنية المقطعية

فيمايلي سوف يتم التقدير باستخدام بيانات البانل الثلاث والمتمثلة في: نموذج الانحدار التجميعي (**PM**)، نموذج التأثيرات الثابتة (**FEM**) ونموذج التأثيرات العشوائية (**REM**). ويظهر الجدول رقم (02) نتائج تقدير نموذج الدراسة باستخدام نماذج بيانات البانل الثلاثة من أجل اختيار النموذج الملائم.

الجدول رقم (02): نتائج تقدير النموذج

المتغيرات	PR	FEM	REM
PYD	0.729887	0.702269	0.704665
	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)
PS	–0.317169	–0.198130	–0.210875
	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)
PGD	0.321834	0.335762	0.335713
	(0.0068)	(0.0068)	(0.0000)
C	–78.83182	–113.6099	–110.1776
	(0.0164)	(0.0010)	(0.0399)
R^2	0.969182	0.974619	0.964027
F–statistic	1635.337	979.1730	1393.534
Prob (F–statistic)	0.000000	0.000000	0.000000
Observation	160	160	160

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 11

تظهر نتائج التقدير المتضمنة في الجدول أعلاه أن النماذج الثلاث المستخدمة ذات معنوية إحصائية، وهو ماتثبته قيمة إحصائية اختبار فيشر (**F**) الخاصة بكل نموذج.

– اختبارات المفاضلة بين نماذج بيانات البانل الثلاث

- **نتائج المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي و نموذج التأثيرات الثابتة:** يشير الجدول أدناه إلى نتائج اختبار (**Likelihood Ratio**) للاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، والمتضمن لنتائج اختبار فيشر (**F**) المقيد واختبار كاي مربع (χ^2) ، وينص فرض العدم (H_0) على أن نموذج الانحدار التجميعي (**PM**) هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة، في حين ينص الفرض البديل (H_1) على أن نموذج التأثيرات الثابتة (**FEM**) هو النموذج المناسب. (**Vijayamohanan, 2016, p. 15**)

الجدول رقم (03): نتائج اختبار (Likelihood Ratio)

نوع الاختبار	القيمة الاحصائية	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
Cross–section F	10.923627	(3,153)	0.0000
Cross–section Chi–square	31.052187	3	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 11

تظهر النتائج ملاءمة نموذج التأثيرات الثابتة، فقد بلغت القيمة الاحتمالية لكل اختبار (0.0000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05).

o **نتائج المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية**: تشير بيانات الجدول أدناه إلى نتائج اختبار هوسمان (**Hausman**) للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، وتنص فرضية العدم (**H_0**) على أن نموذج التأثيرات العشوائية (**REM**) هو النموذج المناسب لبيانات الدراسة، بينما تنص الفرضية البديلة (**H_1**) على أن نموذج التأثيرات الثابتة (**FEM**) هو النموذج المناسب. (**Asteriou & G. Hall, 2007, p. 349**)

الجدول رقم (04): نتائج اختبار هوسمان (Hausman)

نوع الاختبار	القيمة الاحصائية	القيمة الاحتمالية
Cross-section random	**2.974586**	**0.3956**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 11

توضح نتائج الاختبار أن القيمة الاحتمالية (0.3956) أكبر من مستوى المعنوية (0.01)، وهذا يعني قبول فرضية العدم، وبالتالي فنموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المفضل والملائم لدراسة وتحليل العوامل المؤثرة على الانفاق الاستهلاكي في دول المغرب العربي، بمعنى أن مصدر الاختلاف بين الدول عينة الدراسة يعود إلى المتغير العشوائي وليس الحد الثابت (القاطع).

ويظهر الجدول رقم (05) التأثيرات الثابتة والعشوائية لكل دولة من الدول عينة الدراسة.

الجدول رقم (05): نتائج التأثيرات الثابتة والعشوائية الخاصة بكل دولة من الدول عينة الدراسة

الرقم	الدولة	الأثر الثابت		الرقم	الدولة	الأثر العشوائي
1	**الجزائر**	**-112.8465**		**1**	**الجزائر**	**-99.58313**
2	**تونس**	**37.00185**		**2**	**تونس**	**31.52808**
3	**المغرب**	**90.74103**		**3**	**المغرب**	**84.07793**
4	**موريتانيا**	**-14.89639**		**4**	**موريتانيا**	**-16.02288**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 11

تظهر نتائج الجدول أعلاه تباينا في التأثيرات الثابتة والعشوائية من دولة لأخرى، حيث تراوح الأثر الثابت بين أقل قيمة قدرت بـ (**14.89639**) في موريتانيا وأكبر قيمة قدرت بـ (**112.8465**) في الجزائر، في حين تراوح الأثر العشوائي بين أقل قيمة قدرت بـ (**16.02288**) في موريتانيا وأكبر قيمة قدرت بـ (**99.58313**) في الجزائر.

من خلال نتائج تقدير الانحدار لنموذج التأثيرات العشوائية والموضحة في الجدول رقم (02)، نسجل وجود علاقة إيجابية ومعنوية عند مستوى دلالة **1%** بين نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي (**PAC**) وكل من نصيب الفرد من الدخل الوطني المتاح الإجمالي (**PYD**) ونصيب الفرد من الدين الحكومي (**PGD**)، وعلاقة سلبية ومعنوية عند مستوى دلالة **1%** مع نصيب الفرد من الادخار الكلي (**PS**). في حين جاء الحد الثابت سالبا (**-110.1776**) ومعنويا عند مستوى دلالة **5%**.

- تؤدي زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني المتاح الإجمالي بوحدة نقدية واحدة إلى ارتفاع نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي بـ **0.704665** وحدة نقدية؛
- تؤدي زيادة متوسط نصيب الفرد من الدين الحكومي بوحدة نقدية واحدة إلى ارتفاع نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي بـ **0.335713** وحدة نقدية

- تؤدي زيادة متوسط نصيب الفرد من الادخار الكلي بوحدة نقدية واحدة إلى انخفاض نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي بـ **0.210875** وحدة نقدية.

وبلغت قيمة معامل التحديد (**0.964027**)، وهذا يعني أن **96.4%** من التغيرات التي تحصل في نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي في اقتصادات دول المغرب العربي تعود إلى المتغيرات التفسيرية التي تضمنها نموذج الدراسة. كما كان النموذج ككل معنويا وصالحا للتحليل الاحصائي والاقتصادي، حيث بلغت قيمة إحصائية فيشر (**F-statistic**) **1393.534** وبقيمة احتمالية (**0.0000**) وهي أقل من مستوى المعنوية **1%**.

2-4-التحليل الديناميكي لنموذج بيانات البانل

- اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات البانل

سوف نقوم باختبار جذر الوحدة لمستوى وفروق متغيرات البانل من خلال اختبارات: (**Levin, Lin et Chu** (2002)) **LLC**، (2000) **Breitung**، ((**Im, Pesaran et Shin** (**1997, 2002 et 2003**)) **IPS**، **Fisher-ADF** و**Fisher-PP**، وهنا نشير إلى أن جميع معادلات الاختبارات تضمنت حد ثابت واتجاه عام، كما أن اختيار عدد فترات الإبطاء المثلى تم بطريقة آلية وفقا لمعيار **AIC**، والنتائج تظهر في الجدولين رقم (06) و(07).

الجدول رقم (06): نتائج اختبارات جذر الوحدة لمستوى متغيرات البانل

متغيرات الدراسة	LLC test	Breitung test	IPS test	ADF test	PP test
PAC	0.03418	0.05232	0.30099	5.61521	5.85848
	(0.5136)	(0.5209)	(0.6183)	(0.6902)	(0.6631)
PGD	0.77676	0.15043	1.64101	2.88584	2.03916
	(0.7813)	(0.5598)	(0.9496)	(0.9413)	(0.9798)
PS	1.99172	0.25117	1.28254	3.59655	7.30336
	(0.9768)	(0.5992)	(0.9002)	(0.8916)	(0.5043)
PYD	-0.51803	-0.11089	-0.40905	7.61830	3.64149
	(0.3022)	(0.4559)	(0.3413)	(0.4716)	(0.4716)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 11

الجدول رقم (07): نتائج اختبارات جذر الوحدة لفروق متغيرات البانل

متغيرات الدراسة	LLC test	Breitung test	IPS test	ADF test	PP test
PAC	-4.77787	-4.94850	-4.30424	32.5157	66.7329
	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0001)*	(0.0000)*
PGD	-3.01847	-3.01847	-3.95585	30.5240	57.4762
	(0.0013)*	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0002)*	(0.0000)*
PS	-4.36180	-4.11396	-4.83253	37.3478	91.7691
	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*
PYD	-3.33152	-2.65757	-1.49617	12.9682	18.2107
	(0.0004)*	(0.0039)*	(0.0673)***	(0.1129)	(0.0197) **

*معنوية عند مستوى دلالة 0.01. **معنوية عند مستوى دلالة 0.05. ***معنوية عند مستوى دلالة 0.1.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 11

من خلال بيانات الجدولين نلاحظ أن جميع متغيرات الدراسة والمتمثلة في نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي (**PAC**)، نصيب الفرد من الدين الحكومي (**PGD**)، نصيب الفرد من الادخار الكلي (**PS**) ونصيب الفرد من الدخل الوطني المتاح الإجمالي (**PYD**) مستقرة عند الفرق الأول وذلك حسب نتائج جميع الاختبارات لجذر وحدة البانل باستثناء اختبار (**ADF test**) الذي لم يكن معنويا، وبما أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (**I(1)**، فهناك إمكانية وجود تكامل مشترك أو علاقة توازنية طويلة الأجل بينها.

الآن سوف نقدر النموذج باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة عبر الزمن لبيانات البانل والمعروف اختصارا بتسمية (**Panel ARDL**) والذي يستخدم طريقتين للتقدير هما: وسط المجموعة (**MG: Mean Group**) ووسط المجموعة التجميعي (**PMG: Pooled Mean Group**).

– تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام نموذج طريقة (MG) و(PMG)

تشير بيانات الجدول رقم (08) إلى نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لبيانات البانل (**ECM**) خلال الفترة (1980-2019) حيث تم الحصول على مقدرات وسط المجموعة ووسط المجموعة التجميعي لمعلمات نموذج تصحيح الخطأ، والتي تبين لنا تقديرات الأجلين القصير والطويل ومعامل تصحيح الخطأ.

الجدول رقم (08): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لبيانات البانل باستخدام طريقة (MG) و(PMG)

التقديرات	متغيرات الدراسة	طريقة التقدير	
		وسط المجموعة	وسط المجموعة التجميعي
تقديرات الأجل الطويل	PYD	0.6741603 0.000	0.8604608 0.000
	PS	-0.1610023 0.361	-0.2783649 0.043
	PGD	0.0002444 0.997	0.1243619 0.013
معامل حد تصحيح الخطأ	ECT	-0.7319514 0.000	-0.5274419 0.030
تقديرات الأجل القصير	D(PYD)	0.1954141 0.023	0.2602693 0.048
	D(PS)	0.0289243 0.861	0.0661754 0.744
	D(PGD)	0.288023 0.016	0.2009804 0.002
	Constant	68.49264 0.447	-69.76 0.006

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي STATA 16

الآن وبعد عرض نتائج التقدير لنموذج تصحيح الخطأ لبيانات البانل باستخدام طريقة (**MG**) و(**PMG**)، ينبغي اختيار أي النموذجين أفضل للتقدير وذلك اعتمادا على اختبار هوسمان (**Hausman**) والذي تظهر نتائجه في الجدول رقم (09).

الجدول رقم (09): نتائج اختبار هوسمان (Hausman) للمفاضلة بين طريقة (MG) و(PMG)

قيمة الإختبار	**2.97**
القيمة الاحتمالية (p. value)	**0.3957**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي STATA 16

تظهر النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن قيمة اختبار هوسمان (Hausman) للمفاضلة بين طريقة (**MG**) و(**PMG**) بلغت 2.97 بقيمة احتمالية قدرها 0.3957 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي لا يمكن رفض الفرضية العدمية ($\mathbf{H_0}$) القائلة بأن نموذج تقديرات وسط المجموعة التجميعي (**PMG**) هو النموذج الملائم.

تشير نتائج التقدير باستخدام طريقة وسط المجموعة التجميعي (PMG) والواردة في الجدول رقم (08) إلى معنوية جميع المعلمات في الأجلين القصير والطويل بما في ذلك الحد الثابت، باستثناء نصيب الفرد من الادخار الكلي والذي لم يكن معنويا في الأجل القصير. وكما كان متوقعا جاء معامل تصحيح الخطأ سالبا ومعنويا عند مستوى المعنوية 0.05، وهذا يدل على أن النموذج يتضمن آلية تعديل خطأ التوازن.

- تظهر النتائج على المدى القصير أن زيادة نصيب الفرد من الدين الحكومي بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي بـ 0.2 وحدة، والتأثير هنا إيجابي وهام فارتفاع الدين العام ومعه الانفاق الحكومي سوف يؤثر بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الذي بدوره سيؤدي إلى ارتفاع مستويات الدخول لدى الأفراد ونتيجة لذلك سيزيد الانفاق الاستهلاكي. وظل التأثير على المدى الطويل إيجابيا لكنه أقل أهمية مقارنة بالأجل القصير (0.12) وهنا تظهر التوقعات التشاؤمية تجاه استمرار تزايد الدين العام، حيث يسود التوقع بأن الحكومة سوف تقوم بفرض مزيد من الضرائب على المدى البعيد، وتقليل الانفاق العام للتحكم في الديون العامة، وهو ما يؤدي إلى تراجع مستويات الانفاق الاستهلاكي سواء لدى الأفراد أو الحكومات؛
- تظهر النتائج أن زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني المتاح الإجمالي بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي بـ 0.26 وحدة على المدى القصير و0.86 وحدة على المدى الطويل وهنا نلاحظ أن التأثير إيجابي ومهم وأكبر منه في المدى الطويل، وهنا يبدو أن حكومات الدول عينة الدراسة تعتمد على الدخل في توليد الاستهلاك من منطلق أن زيادة الدخل الوطني المتاح سوف تؤدي إلى زيادة مستويات التراكم الرأسمالي الذي سيوجه منطقيا نحو مزيد من أوجه الاستثمارات المجزية خصوصا طويلة الأجل، وهو ما يعني في النهاية استمرار زيادة مستويات الاستهلاك خاصة في الأجل الطويل، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين الدخل والاستهلاك؛
- توضح النتائج أن زيادة نصيب الفرد من الادخار الكلي بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي بـ 0.066 وحدة على المدى القصير وهي زيادة تبدو ضعيفة جدا وغير مهمة (أثر غير معنوي)، في حين تؤدي إلى انخفاضه بـ0.28 وحدة على المدى الطويل وهو الأمر الذي يبدو متطابقا مع النظرية الاقتصادية التي تشير إلى وجود علاقة عكسية بين الادخار والاستهلاك.

الخلاصة

حاولنا في هذه الورقة البحثية تحليل وقياس أهم العوامل المؤثرة على الانفاق الاستهلاكي في اقتصادات دول المغرب العربي للفترة الزمنية (1980-2019)، من أجل معرفة العوامل التي تؤثر إيجابيا أو سلبيا على الانفاق الاستهلاكي. ولتحقيق هدف الدراسة تم اعتماد نماذج بيانات البانل. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات يمكن حصرها في النقاط التالية:

1- النتائج

- أظهرت نتائج تحليل بيانات بانل الساكن أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب لدراسة العوامل المؤثرة على الانفاق الاستهلاكي في اقتصادات دول المغرب العربي للفترة (1980-2019) بما معناه أن مصدر الاختلاف بين الدول عينة الدراسة هو المتغير العشوائي وليس الحد الثابت (القاطع)؛
- أظهرت نتائج تقدير الانحدار لنموذج التأثيرات العشوائية وجود علاقة إيجابية ومعنوية عند مستوى دلالة 1% بين نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي (PAC) وكل من نصيب الفرد من الدخل الوطني المتاح الإجمالي (PYD) ونصيب الفرد من الدين الحكومي (PGD)، وعلاقة سلبية ومعنوية عند مستوى دلالة 1% مع نصيب الفرد من الادخار الكلي (PS). في حين جاء الحد الثابت (القاطع) سالبا ومعنويا عند مستوى دلالة 5%؛
- أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة لمستوى وفروق متغيرات البانل باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل أن جميع متغيرات الدراسة لا تستقر إلا بعد أخذ مرشح الفروق من الدرجة الأولى؛
- أظهرت نتائج تحليل بانل الديناميكي أن نموذج تقديرات وسط المجموعة التجميعي هو النموذج الملائم من أجل توضيح العوامل المؤثرة على الانفاق الاستهلاكي في دول المغرب العربي في الأجلين القصير والطويل؛
- أظهرت نتائج التقدير باستخدام طريقة وسط المجموعة التجميعي (PMG) إلى معنوية جميع المعلمات في الأجلين القصير والطويل بما في ذلك الحد الثابت، باستثناء نصيب الفرد من الادخار الكلي (PS) والذي لم يكن معنويا في الأجل القصير. وكما كان متوقعا جاء معامل تصحيح الخطأ سالبا ومعنويا عند مستوى الدلالة دلالة 5%، وهذا يدل على أن النموذج يتضمن آلية تعديل خطأ التوازن؛

2- التوصيات

ختاما، يمكننا تقديم أدلة تطبيقية على تأثير بعض من العوامل على الانفاق الاستهلاكي، من أجل تزويد واضعي السياسات وصناع القرارات بتقييمات تكون على درجة عالية نسبيا من الدقة ضمانا لتأثيرات إيجابية لمختلف التدابير والإجراءات الإصلاحية المعتمدة خصوصا في السياسات الاقتصادية الكلية. وفي هذا الإطار ربما ينبغي البحث بشكل جدي للوصول إلى خيوط من شأنها أن تربط بين النتائج التطبيقية المتوصل إليها في هذه الورقة البحثية والسياسات الاقتصادية الكلية المنتهجة في الدول عينة الدراسة. وهنا يمكن وضع بعض التوصيات والمقترحات التي من شأنها أن تدعم هذا المسعى.

- أظهرت النتائج التطبيقية وأن نصيب الفرد من الدين الحكومي يؤثر إيجابيا في الانفاق الاستهلاكي، حتى وإن كان ذلك التأثير ضعيفا وأقل من الوحدة فالوضع يدعو إلى القلق ويتطلب من دول المغرب العربي تصحيحه، لأن المنطق يتطلب عدم وجود تأثير على الاستهلاك بغض النظر عن السياسة التمويلية المنتهجة، وهنا ينبغي على حكومات دول المنطقة موازنة جهود الميزانية لديها باتجاه الأنشطة الاقتصادية ذات الطابع الإنتاجي، وعدم تركيزها بشكل مبالغ فيه على المتغيرات الاقتصادية الجزئية بهدف زيادة مستويات الاستهلاك، وتخفيض نسبة الدين الحكومي من إجمالي الناتج المحلي، والأمر برمته يقتضي، ربما، من واضعي السياسات المالية الالتزام بمعالم واضحة من شأنها أن تدفع بقوة نحو هذا المسعى؛

- تطابقت نتائج الدراسة القياسية مع مضامين النظرية الاقتصادية بخصوص وجود علاقة عكسية بين مستويات الادخار الكلي والاستهلاك، وهنا قد يتطلب الأمر من حكومات دول المغرب العربي بذل مزيد من الجهود من أجل خفض مستويات الاستهلاك، وقد يبدو الأمر هنا غريبا نوعا ما من منطلق أن دوافع الاستهلاك والنمو الاقتصادي تتطلب تبني ثقافة استهلاكية وما يرتبط بها من قواعد ضابطة، فنسبة الاستهلاك إلى الناج المحلي الاجمالي يجب أن ترتفع من أجل تحقيق هذا الهدف ولكن لا ينبغي على هذه النسبة أن ترتفع من دون حدود، لذلك فإن القضية في مجملها تستوجب انتهاج سياسات اقتصادية واضحة المعالم من أجل عقلنة الاستهلاك بالموازاة مع الحفاظ على المخزون الحقيقي من المدخرات الكلية؛
- أظهرت نتائج التحليل التطبيقي وجود تأثير إيجابي لنصيب الفرد من الدخل الوطني على الانفاق الاستهلاكي، فمن حيث الجوهر، يوجد الآن دليل واضح على أن الاستهلاك يبدو كذلك يستجيب للزيادات المتوقعة في الدخل. وفي إطار هذه العلاقة ينبغي على حكومات دول المغرب العربي الالتزام الصريح بمزيد من البرامج الرامية لتوعية المجتمعات بضرورة ترشيد الاستهلاك والفهم الجيد لكيفية استجابة الاستهلاك للتغيرات في مستوى الدخل من خلال التمييز بين صدمات الدخل –صعودا ونزولا– العابرة والدائمة، وبالخصوص فهم كيفية استجابة المستهلكين لمختلف أشكال الإصلاحات خاصة الضريبية، فهي تعد أمرا أساسيا لصياغة سياسات الاستقرار الاقتصادي بصورة فعالة؛
- علاوة على كل ما سبق ذكره، تقترح الدراسة الحالية إجراء دراسات حول السلوك الاستهلاكي من خلال التطرق لمتغيرات أخرى ذات تأثير مختلف في صورة سعر الفائدة، سعر الصرف، معدل التضخم والضرائب...إلخ.

الهوامش والمراجع:

Ando, A., & Modigliani, F, **The "Life Cycle" Hypothesis of Saving**: **Aggregate Implications and Tests**, (A. E. Association, Ed.) The American Economic Review, Vol. 53 (No. 1, Part 1), 1963, Mar.

Asteriou, D., & G. Hall, S, **Applied Econometrics**: **A Modern Approach Using EViews and Microfit**, Revised Edition, Palgrave Macmillan, 2007.

Brown, S., Gray, D., & Roberts, J, **The Relative Income Hypothesis**: **A comparison of methods**, Economics Letters, 2015.

Deaton, A, **Franco Modigliani and the Life Cycle Theory of Consumption**, BNL Quarterly Review, vol. LVIII(nos 233-234), 2005, June-September.

Fatás, A., & Mihov, I, **The Effects of Fiscal Policy on Consumption and Employment**: **Theory and Evidence**, Research, Centre for Economic Policy, 90–98 Goswell Rd, London EC1V 7RR, UK (Discussion Paper No. 2760), 2001, April.

Friedman, M, **A Theory of the Consumption Function**, (P. U. Press, Ed.) New York: National Bureau Of Economic Research, 1957.

I. Palley, T, **The Relative Income Theory of Consumption**: **A Synthetic Keynes–Duesenberry–Friedman Model**, (U. o. Amherst, Ed.) WORKINGPAPER SERIES(170), 2008, April.

Kusairi, S., Maulina, V., & Margaretha, F; **Public debt and private consumption in Asia Pacific countries**: **Is there evidence for Ricardian equivalence?**, Journal of International Studies, 12(1), 50-64. doi:10.14254/2071-8330.2019/12-1/3; 2019.

Laalali, A., & Meghari, k, **Analyse par la Méthode des données de Panel l'estimation des Modèles de consommation**: **Cas Les pays Maghrébins** (**1973–2004**), Revue d'économie et de statistique appliquée, Numéro 1 (Volume 10), 2013.

Liaqat, S., Wotto, M., & Khan, K, **Estimation of Consumption Function for Developing Economies**: **China**, **Turkey**, **Vietnam and Bangladesh**. Global Economics Review, V(I), 1-11. DOI:10.31703/ger.2020(V-I).01, 2020.

Paula-Elena Diacon, Liviu-George Maha: **The Relationship between Income**, **Consumption and GDP**: **A Time Series**, **Cross-Country Analysis**. 2nd Global Conference On Business, Economics, Management and Tourism, 30-31 October 2014, Prague, Czech Republic. Procedia Economics and Finance 23 (2015). pp(1535–1543).

Smithin, J, **Keynes's Theories of Money and Banking in the Treatise and the General Theory**. Review of Keynesian Economics, 1 (2), 2013.

Vijayamohanan, P, **Panel Data Analysis with Stata Part 1**: **Fixed Effects and Random Effects Models**, Munich Personal RePEc Archive Paper (No. 76869), 2016.

إسماعيل مُحَّد هاشم، **المدخل إلى أسس علم الاقتصاد**، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية: المكتب العربي الحديث، 1973.

بسام محمود عبدالمجيد صالح، **تقدير دالة الاستهلاك النهائي الكلي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1994–2016)**، رسالة ماجستير، فلسطين: الجامعة الإسلامية بغزة، فيفري 2018.

بول آ ساموبلسون، و وليام د نوردهاوس، **الاقتصاد** (الإصدار الثاني)، (هشام عبد الله، المترجمون) عمان، الأردن: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 2006.

جون ماينارد كينز، **النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود** (الإصدار الأول). (إلهام عيداروس، المترجمون) الإمارات العربية المتحدة: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2010.

جيمس جوارتني، و ريجارد استروب، **الإقتصاد الكلي: الإختيار العام والخاص**. (عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم مُحَّد، المترجمون) الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر، 1988.

حسن أحمد مُحَّد الحسن، **استخدام الإنحدار المتعدد لتقدير دالة الإستهلاك في السودان (1985 – 2012م)**، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، أفريل 2016.

صالح فواز مُحَّد الخصاونة، **مبادئ الاقتصاد الكلي** (الإصدار الثاني)، عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2000.

زكرياء يحي الجمّال، **اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية (21)، 2012.

عبد الهادى علي النجار، **أصول علم الاقتصاد** (الإصدار السادس)، المنصورة، جمهورية مصر العربية: مكتبة الجلاء الجديدة، 1999/1998.

فاروق بن صالح الخطيب، و عبد العزيز بن احمد دياب، **دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، جدة، المملكة العربية السعودية: دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، 2015.

مُحَّد رتيعة، **استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية (02)، سبتمبر 2014.

محمود يونس، أحمد مُحَّد مندور، و السيد مُحَّد أحمد السريتي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، (قسم الاقتصاد. كلية التجارة. جامعة الاسكندرية، المحرر) جمهورية مصر العربية، 2000.

قاعدة بيانات البنك الدولي على شبكة الإنترنت: **https://data.albankaldawli.org/indicator**

الملاحق

ملحق رقم (01): قائمة دول المغرب العربي عينة الدراسة

الدولة	الرقم		الدولة	الرقم
المغرب	3		الجزائر	1
موريتانيا	4		تونس	2